

٢٩ كانون الاول ٢٠٢٣

تتواصل هزائم تركمان العراق
في ظل اغتصاب الدولة التركية لإرادتهم السياسية

يبدو وكأن النظام السياسي التركماني العراقي لم يعاني من التقزم منذ عام ١٩٩٠، وأنه لم يغيب عن المشهد السياسي العراقي منذ ذلك الحين، وأن الشعب التركماني لا يعاني سياسيا واقتصاديا وتعليميا وإداريا. (اصلان ٢٠٢٣) صدمت نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة العديد من الكيانات التركمانية، إلا أن نتائج الانتخابات السابقة، منذ عام ٢٠٠٣، لم تختلف عن هذه الانتخابات. إضافة إلى ذلك، لم يطرأ أي تغيير على الساحة السياسية التركمانية لتتغير نتائج الانتخابات. (جدول)

الظاهرة الغريبة أن البكاء اليوم يقتصر على كركوك فقط، وكأن التركمان لا وجود لهم في أي مكان آخر غير كركوك، لا في محافظة صلاح الدين (طوز وآمرلي)، ولا في محافظة الموصل، ولا في محافظة ديالى التي يتواجد فيها التركمان بكافة مناطقها، ولا في اربيل ولا في بغداد. (نقيب ٢٠٢٣)

جدول، الفائزين التركمان في انتخابات مجالس المحافظات العراقية في ١٨ كانون الأول ٢٠٢٣

محافظة نينوى	القائمة الانتخابية	محافظة كركوك	القائمة الانتخابية	محافظة صلاح الدين	القائمة الانتخابية
ليال محمد علي عطو	الحدباء الوطني	احمد رمزي كريم	جبهة العراق الموحد	عاطف النجار	الإطار الوطني
معاذ عباس آل سلو	الحدباء الوطني	سوسن عبدالواحد جدوع	جبهة العراق الموحد		
حسان ثابت بشار	نينوى لأهلها				
ساجدة محمد يونس افندي	تحالف تقدم				
هشام محمد توتنجي	الحسم الوطني				

فالانتخابات في نهاية المطاف ظاهرة ديمقراطية، حيث يختار المواطنون من سيديرهم بشكل أفضل ومن سيجد الحلول لمشاكلهم. وتجرى الانتخابات على مستوى الدولة، حيث ينتخب المواطنون أعضاء البرلمان او مجالس المدن من أحزابهم او من المستقلين، ويتولى الأكبر مقاليد الحكم ليحكم الدولة ويديرها على أفضل وجه.

لكن في عراق اليوم، ومع هشاشة الدولة بكل جوانبها، وفشلها في تقديم أبسط الخدمات للمواطن، وغياب العدالة الاجتماعية وحتى القانونية، فإن النظام الإداري والتجاري والاقتصادي يعمل على أسس الانتماء القومي. الإدارة الديمقراطية والثقافة غائبتان، والعنصرية منتشرة، والصراع الشرس بين القوتين الكبيرتين يدور على أسس قومية وعلى حساب الأقليات العراقية، وخاصة على حساب التركمان. وفي ظل هذه المحنة، ينتشر تركمان العراق على مساحات واسعة جداً، حيث أصبحوا أقلية في معظم مناطقهم. (الهرمزي ٢٠٠٥)

في هذه المعادلة الصعبة أن معاناة الملايين من المواطنين التركمان كبيرة ومتعددة الأوجه، ناهيك عن تعرضهم لأبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان خلال عقود حكم نظام البعث. (صمانجي ١٩٩٩) التركمان اليوم:

- يفتقر التركمان إلى أبسط وسائل الصحافة والإعلام المهنية في ظل غياب الثقافة السياسية والاقتصادية. أما وسائل الإعلام التركمانية الكبيرة القليلة، فهي تخضع للدولة التركية وتدار بشكل مطلق من قبل دوائر الدولة التركية، وتعمل وفق مصالح الدولة التركية، والتي غالباً ما تتعارض مع المصالح التركمانية،
- يعاني التعليم التركماني من مشاكل جوهرية ونواقص كثيرة، أهمها عدم وجود جامعة تركمانية يمكن أن يلتحق بها عشرات الآلاف من خريجي المدارس التركمانية، (مؤسسة سويتم ٢٠٠٩)
- الفقر والبطالة والتهميش في التعيين في الدوائر الدولة منتشر بين التركمان،
- يخضع الاقتصاد في المناطق التركمانية لهيمنة العرب أو الأكراد، الأمر الذي يضع رجال الأعمال والمستثمرين التركمان في كافة المجالات في وضع سلبي،
- على الرغم من ضخامة الأدب والفن والموسيقى التركمانية، ورغم وفرة الكتاب والفنانين والرسامين والنحاتين التركمان، إلا أن التركمان اليوم يفتقرون إلى أبسط أنواع المؤسسات التي تقدم لهم الدعم، وخاصة المالي واللوجستي.

كما يفتقر التركمان إلى منظمات المجتمع المدني، والنقابات والمؤسسات التعليمية والمطبعة. تتولى منظمات المجتمع المدني مهام كبيرة في توعية المجتمع في كافة مجالات الحياة، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من مشاكل كثيرة، مثل تركمان العراق.

إن منظمات المجتمع المدني الموجودة اليوم باسم التركمان مملوكة للدولة التركية وخاضعة لإرادتها. وهي منظمات وهمية نشاطها محدود للغاية ويكاد يكون عديم الفائدة. ويدير كل مؤسسة شخصان أو ثلاثة أشخاص ويحصلون على أجور شهرية تتراوح بين ١٠٠-١٥٠ دولارًا أمريكيًا من الدولة التركية.

والمطبعة الكبيرة التي تحمل اسم التركمان المتواجد في المنطقة التركمانية مملوكة للدولة التركية ايضا، ويديرها عمال تركمان معينون من قبل الدولة التركية، ويفتقرون إلى أبسط معايير اللياقة والمؤهلات، مستثنيا المؤهلين من المثقفين والأكاديميين التركمان المعلروفين. فالمطبعة تعمل وفق سياسة الدولة التركية وعقلية وسياسة الأحزاب التي تحكم تركيا، واليوم وفق سياسة وعقلية أردوغان.

لا شك أن أي مجتمع يعد بالملايين مثل تركمان العراق، ويعاني من مشاكل تهدد وجوده، يحتاج إلى نظام سياسي (مجلس تركمان العراق) ليس محترفا فحسب، بل يتمتع بقدرات استثنائية واقتصاد كبير جدا:

- يعمل كي يكون للتركمان عدد من المقاعد في البرلمان العراقي والتواجد في الدولة العراقية بحجم يتناسب مع حجمهم الحقيقي في العراق،
- يعمل كي تلعب التركمان دورا مؤثرا في الساحة السياسية العراقية.
- يمتلك جميع اللجان المتخصصة،
- يستطيع ايجاد مصادر التمويل الكبيرة،
- يقوم بتمويل الاحزاب السياسية التركمانية،
- يشجع ويمول ويعمل على ظهور مؤسسات المجتمع المدني المحترفة،
- يؤمّن الخدمات الصحية واحتياجات المهنية (الزراعية والصناعية) في المناطق التركمانية،
- يعمل على ايجاد العمل للعاطلين التركمان،
- يحقق تعينات التركمان كحق شرعي في اشراك التركمان في ادارة مناطقهم،

- يضمن تعيين التركمان في مئات المناصب السيادية التي تخصص للتركمان في الدولة العراقية مثل الوزراء والمدراء العامين والسفراء،
- يعالج الاهمال الكبير في خدمات البلدية في مناطقهم،
- يعمل على ضمان توفير الاموال التي يجب على الوزارات تخصيها في المناطق التركمانية،
- يكون مرجعا للتركمان عندما يتخذ الدولة قرارات تهم المجتمع التركماني بكامله، على سبيل المثال:
  - راديو وتلفزيون ناطق باللغة التركمانية،
  - مديريات عامة كالتعليم باللغة التركمانية ولجنة شؤون التركمان.
- تعمل على إعادة عشرات آلاف الدونمات من أراضي التركمان التي صادرها النظام السابق،
- يوقف التغيير الديموغرافي وازالة التعريب والتكريد في مناطقهم،
- إنه يعمل على
  - توثيق التغيرات الديموغرافية التي حدثت في المناطق التركمانية منذ عقود،
  - إبلاغ المجتمع الدولي بذلك، وحول الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان للتركمان،
  - توقيف تعريب وكرد المناطق التركمانية.
- يؤسس مكتبة مركزية كبيرة تحتوي على المصادر التي تخص التركمان. لان الكثير من العراقيين والعالم العربي والغربي يفتقرون على ابسط المعلومات التي تخص تركمان العراق. الى جانب ذلك لا يملك الكثيرين من التركمان وبالأخص الجيل الجديد معلومات تاريخية وجغرافية حول تركمان العراق ويجهلون العقود من الانتهاكات لحقوق الانسان التي يتعرض لها تركمان العراق،
- يعمل على المستوى الوطني والاقليمي والدولي لتوضيح المحنة التركمانية وكسب الدعم لها.

تعود الأسباب المذكورة لحتمية قيام نظام سياسي تركماني إلى الوضع الاستثنائي الذي يعيشه تركمان العراق. إلا أن أي مجتمع له خصائصه الوطنية يحتاج إلى نظام سياسي وإداري عام حتى يحافظ على تلك الخصائص. وبهذه الطريقة يكتسب أي حزب سياسي ثقة مجتمعه لدعمه انتخابياً.

فأين النظام السياسي التركماني في هذه المعادلة الصعبة؟

تأسس النظام السياسي التركماني في تركيا عام ١٩٩٠، وظل تحت سيطرة السلطات التركية (المخابرات والخارجية)، التي أخضعته للمصالح الوطنية التركية. لتأسيس الجبهة التركمانية عام ١٩٩٤ من قبل الدولة التركية لضمان السيطرة المطلقة على السياسة التركمانية، تشكلت نواة المجلس التركماني العراقي تحت عنوان مجلس شورى التركمان، والذي تطور فيما بعد إلى مجلس تركمان العراق عام ٢٠٠٥. وبعد ستة أعوام، وتحديداً في مايس ٢٠١١، تم حل المجلس التركماني العراقي من قبل السفارة التركية في بغداد. ومنذ ذلك الحين، أحبطت تركيا كل محاولات الساسة والمثقفين التركمان لإنشاء مجلس تركماني عراقي مستقل، وظلت مصرة على منع تركمان العراق لتاسيس مجلس تركمان العراق. (مؤسسة سويتم ٢٠١٩)

عانت الجبهة التركمانية والنظام السياسي التركماني بشكل عام من الاستغلال والاستبداد والعقوبات والاذلال تحت هيمنة الادارة التركية الى ان وصل الى الانهيار الكامل في عام ١٩٩٦. فتم إعادة تشكيلها من قبل العسكرية التركية في عام

١٩٩٧، وادارتها الجيش التركي بقبضة من الحديد. وقضى الإدارة التركية على كل سياسي تركماني او جهة تركمانية لا تتوافق مع سياسة ومصلحة الدولة التركية.

جاء تقزيم النظام السياسي التركماني على يد أردوغان في مايس ٢٠١١، عندما تم حل المجلس التركماني وتغيير رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية دون تنظيم المؤتمر التركماني العام. وبدلاً من المجلس التركماني تم تشكيل هيئة وهمية مكونة من ستة أعضاء تسمى بـ "ديوان المجلس التركماني"، ولم يكن لها أي أهداف أو إجراءات. كما استطاع أردوغان لأول مرة من ضم عدد قليل من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية، كما أجرى تغييرات جذرية في الاعلام التركماني والقناة الفضائية التركمانية لإخضاعها بالكامل لسيطرة سياسته.

وجاء إسكات النظام السياسي التركماني من قبل أردوغان بعد الانقلاب الفاشل في تموز ٢٠١٦، حيث سيطر أردوغان على الدولة التركية وتولى شخصيا ملف إدارة التركمان والنظام السياسي التركماني برمته. ومع مرور الوقت استبدل اردوغان جميع كوادر الجبهة التركمانية بأفراد أكثر خضوعاً له ولسياساته الإسلاموية والمتطرفة. دون الاهتمام بما إذا كان الكوادر الجدد مرحب بهم من قبل الشعب التركماني أم لا، او يتمتعون بسمعة جيدة أم لا. وفي ٢٨ مايس ٢٠٢١، استبدال اردوغان رئيس الجبهة التركمانية بسياسي تركماني من جماعة الإخوان المسلمين.

إن التغييرات التي كان ولايزال يجريها أردوغان في النظام السياسي التركماني تتنافى مع أبسط القواعد الإدارية وتتعارض مع أبسط مواد ميثاق الجبهة التركمانية. بل إنها تتماشى مع عقليته، ورغباته السياسية السوقية، ومعتقداته الدينية المتطرفة. بفضل ذلك، اصبح النظام السياسي التركماني اليوم ليس أكثر من حبر على ورق.

إن أكبر ضربة وجهتها الدولة التركية لتركمان العراق ولسياستهم هي أنها أخضعت ولا تزال تخضع النظام السياسي التركماني للتمويل التركي فقط وحرمت التركمان من أي تمويل آخر حتى التمويل من دول الأقارب ومن التمويل ملايين الدولارات شهريا من برنامج النفط مقابل الغذاء. مع العلم أن التمويل التركي كان ولا يزال تافهاً مقارنة باحتياجات ملايين التركمان الذين يعانون من مشاكل كبيرة. وهكذا تترك تركيا تركمان العراق مكتوفي الأيدي أمام التحديات التي تهدد وجودهم. (جرجيس ٢٠٢١)

وفي سياق الرواية المذكورة أعلاه، فإن هذا الكم الهائل من المشاكل والمعاناة التي يعيشها ملايين التركمان المنتشرين على مساحات واسعة في العراق، لا يمكن معرفتها وحلها إلا من خلال نظام وطني مستقل ومهني. ومن المؤكد أن مثل هذا النظام يمكنه تشخيص هذه المشاكل والمعاناة بشكل أفضل من تركيا وتقديم حلول أفضل لها أيضًا. لا يمكن لتركيا أن تعرف أو تتفاعل مع هذا العدد الكبير من المشاكل والاحتياجات والمعاناة لملايين الأشخاص، وحتى لو علمت، فمن غير الممكن وغير القانوني أن تتخذ تركيا كل هذه الإجراءات والمشاريع لحلها. هناك احتمال كبير بأن تركيا لا ترغب في معالجة هذا العدد الكبير من المشاكل.

إذن، الخلاصة هي أنه لا مفر لتركمان العراق من تحرير إرادتهم السياسية من قبضة الدولة التركية وإقامة نظام سياسي عام مستقل خاص بهم. النظام الذي يشكل السلطة السياسية التركمانية الشرعية، الذي يضع أسس السياسة التركمانية، ليرتقي إلى مستوى التحديات التي يواجهها الوجود التركماني في العراق.

يشمل هذا النظام المجلس التركماني (المرجعية السياسية الاعلى) المتشكلة من الاحزاب السياسية والمستقلين وله لجانه المتخصصة ومراكزه الاستراتيجية والمباني المطلوبة والعاملين في هذه المؤسسات الذين يجب أن يتفرغوا للنظام. ويتم تخصيص رواتب لهم تتناسب مع المهام والأعباء الكبيرة والمختلفة الملقاة على عاتقهم.

والأحزاب التركمانية التي تعاني من غياب أبسط مقومات المؤسسة السياسية، تحتاج بدورها إلى أموال كبيرة لإعادة بناء نفسها لكي تقديم ما هو مطلوب منها في الساحة السياسية العراقية المعقدة. والحالة نفسها تنطبق على مؤسسات المجتمع المدني التركماني.

عند ذلك، يستطيع النظام السياسي التركماني والاحزاب التركمانية جلب الناخب التركماني الى صناديق الاقتراع والفوز بالنتائج التي تناسب حجم نفوس العراق. بخلاف ذلك، ستبقى تركمان العراق يعاني من معاناة لاحصر لها وستبقى وجودهم مهددة.

إن العوامل الجيوسياسية التاريخية تجعل النظام السياسي التركماني المستقل يحصل على كافة أنواع الدعم، وخاصة السياسي والمالي، من القوى الوطنية والإقليمية والدولية، وخاصة من المجتمعات والدول الشقيقة. في حالة استمرار السيطرة التركية على الإرادة السياسية التركمانية واستغلالها لها في سياق المصلحة الوطنية التركية، فمن الطبيعي أن تستمر كل هذه القوى في معاداتها لتركمان العراق، وبالتالي تستمر خيبة أمل الشعب التركماني، ليس فقط في مجال الانتخابات، بل في جميع المجالات.

المصادر

أصلان، ح. وسلوم، س. (٢٠٢٣)، ’التركمان في العراق: ديناميات التشرذم وخطوط الاتصال العرقية والانقسامات الطائفية‘، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢١ تموز ٢٠٢٣
https://cfri-irak.com/en/article/a-macroeconomic-analysis-of-kurdish-iraqi-relations-2023-12-27

جرجيس، ش. (٢٠٢١)، ’تأسيس النظام السياسي التركماني العراقي وانهياره تحت تسلط الدولة التركية‘. منتدى الجغرافية السياسية االثنية جلد رقم ،٩ العددين ،٢-١ ٢٠٢٠ شتاء، ص ١٠٦.

نقيب، م (٢٠٢٣)، ’الانتخابات المحلية في العراق (هل التركمان اصبحوا أقلية؟)‘ جغرافية الفكر، ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٣.
https://fikircografyasi.com/makale/irak-mahalli-secimleri-turkmenler-azinliga-mi-dusuyor

الهرمزي، أ. (٢٠٠٥)، "حقيقة الوجود التركماني في العراق"، استانبول: من مطبوعات وقف كركوك، الطبعة الأولى، ص ١٧٩ – ٢١٩.

صمانجي، ع. (١٩٩٩)، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت: مطبعة الساقي، الطبعة األولى، ص. ٢٠٠٣-٢٤٧.

مؤسسة سويتم، (٢٠٠٩)، "العوائق التي تحول دون استخدام اللغة الأم في التعليم التركماني العراقي"، تقرير مؤسسة سويتم المقدم إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية / ١٠ – ١٤ أغسطس ٢٠٠٩ سويسرا – البند ٣ من جدول أعمال جنيف: الدروس المستفادة والتحديات التي تواجه تنفيذ حق السكان الأصليين في التعليم.

https://www.turkmen.nl/1A_soitm/Sta.18-H0409b.pdf

مؤسسة سويتم (٢٠٢٠)، "السياسة التركية تجاه تركمان العراق: استغلال بدون رحمة وانتهاك القانون الدولي"، دار بندا للطباعة ٢٠٢٠، نيميغن، منشورات مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، هولندا، الصفحات ١٤٤-١٤٩.